

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع:

تخصص: إدارة أعمال



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

تحت عنوان

وظيفة التمويل في المؤسسة

دراسة ميدانية في مؤسسة بلاط mg بلعائبة المسيلة

تحت إشراف:

د. نوي نورالدين

من إعداد:

- سايب عبد الحكيم

- بوزيد منير

- بوحفص أيوب

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرو عرفان

لا يسعنا وقد أنهينا بحثنا هذا إلا أن نقول الحمد لله رب العالمين له الشكر و

المنة على ما فضله علينا من نعمة. وقبل أن نمضي نتقدم بأسى آيات

الشكر و التقدير للأستاذ المشرف الدكتور "نوي نور الدين" الذي غرس فينا

قوة العزيمة في كل خطوة من خطوات هذا العمل دون ضجر أو ملل ولم

يبخل جهداً أو شيئاً من وقته الثمين أبقاه الله عز وجل ذخراً لطلبة العلم

وجزاه الله خير جزاء.

ولا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من رفقة تعود إلى

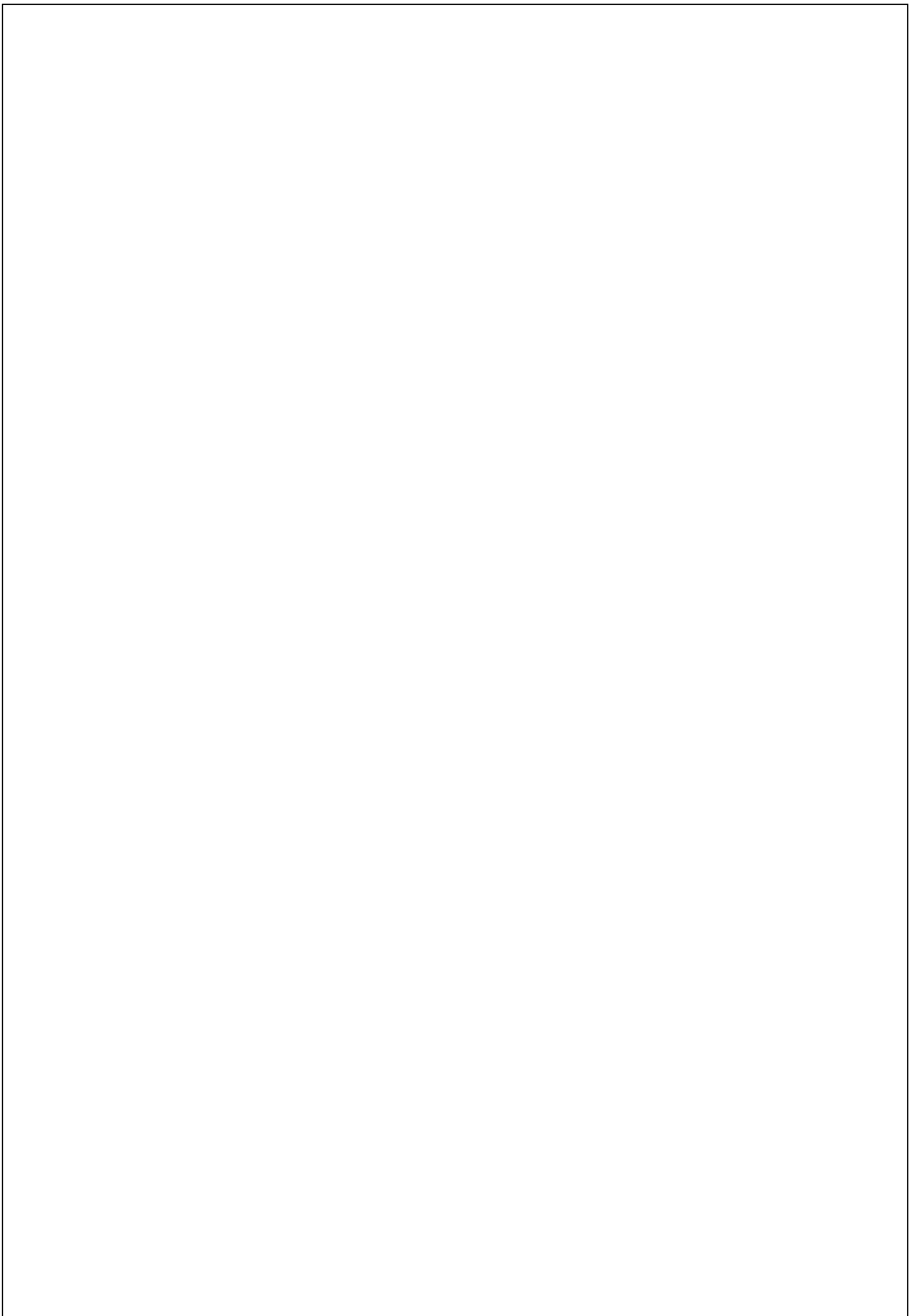
أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير

بأذلين بذلك جهوداً كبيرة في بنا جيل الغد... شكراً لكم وشكراً خاصاً لدكتور

"الوالدين" وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد سواء بكلمة بفكرة

بمرجع...!

مقدمة



مقدمة:

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام.

فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعنى إنفاق المال، وكان الاستثمار: المفهوم البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بقية الحصول على مردودية أو نتيجة، فإن كل استثمار يعتبر تمويلا بالضرورة ولكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثمارا، كما أن مصادر التمويل للمؤسسات هي النابض الأساسي لاستمراريتها وضمان عدم افلاسها.

أولا: الإشكالية:

في إطار بحثنا هذا والمتمثل في وسائل التمويل في المؤسسة ونحن بصدد البحث والتمحيص/ وضعنا السؤال الرئيسي التالي:

كيف تتم وظيفة التمويل في المؤسسة؟

كما أن قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية

- كيف يتسنى للمؤسسة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها؟
- كيف تحقق المؤسسة أفضل مزج وتأليف بين المصادر الداخلية والخارجية بالقدر الذي يحقق لها أكبر عائد بأقل تكلفة؟
- ما هي طرق التمويل في المؤسسة؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

لموضوعنا أهمية كبيرة سواء كان ذلك من الناحية العلمية أو العملية، وهذا لما له من وزن في حياتنا.

1- من الناحية العلمية:

من خلال دراستنا لمختلف الوسائل والطرق التمويلية سوف نحاول أن نفيد القارئ ولو بقدر قليل، فهذا طبعا سيكون من خلال بحثنا وتحليلنا، سوف نتطرق لجوانب مختلفة من هذا الموضوع حيث سنتعرض إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالتمويل، وأيضا مصادر التمويل المختلفة، كذلك سنبين بإذن الله وسنوضح ما هي التوليفة المناسبة من وسائل التمويل في المؤسسة والتي تضمن بقاءها واستمرارها وذلك من خلال عرضنا لمعايير المفاضلة أو الاختيار التي منها ما هو أساسي ومنها ما هو ثانوي، والتي على أساسها يتم هذا الاختيار.

وفي الأخير نقول إن هدفنا العلمي من هاته الدراسة هو بعث النور في عقل القارئ فيما يخص هذا الموضوع، هذه الدراسة التي ستفيد الطالب بالخصوص في المستقبل القريب إن شاء الله من خلال بعض القوانين التي سنتعرض لها وكذا من خلال تحليلنا البسيط.

2- من الناحية العملية:

تعتبر العلاقة بين الأموال (التمويل) والمؤسسة كالعلاقة بين الروح والجسد، فبدون أموال لا تكون هناك مؤسسة، لا يكون هناك استثمار، ولا تطور، لا عمل ولا ربح ولهذا فالأموال هي القاعدة أو الأساس الذي تركز عليه المؤسسة الاقتصادية من أجل القيام بالمشاريع والاستثمارات المختلفة، ولذا فهي مصدر حياتها واستمرارها وتطورها، ولهذا فنحن قد ارتأينا أن نقوم بدراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية القصوى والبالغة التي يتصف بها.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لمجموعة من الأسباب هي:

1- الرغبة الشخصية في معرفة أهم وسائل التمويل التي تحتاجها المؤسسة الاقتصادية في ممارسة نشاطها، وكذا دور الوظيفة المالية.

2- أهمية الموضوع وضرورة وجوده في المؤسسة حيث أنه بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

3- رأينا أن هذا الموضوع لم يعط حقه كما ينبغي رغم أهميته في الدراسات السابقة.

4- توفر الموضوع على عدد معتبر من المراجع.

رابعا: الدراسات السابقة للموضوع: ولإثراء موضوعنا تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة والمتمثلة في

- دراسة بن صالح صدام حسين، تحت عنوان الإدارة المالية ومصادر التمويل في المؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تمويل المؤسسات الاقتصادية، والدور الهام للإدارة المالية.

- دراسة بورويس سمية، خطوطي سعاد، تحت عنوان واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مراحل التمويل في المؤسسات الاقتصادية.

خامسا: هيكل الدراسة

للإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين تمثل الفصل الأول النظريات الأدبية للتمويل في المؤسسة، أما الفصل الثاني تمثل في الدراسة الميدانية واسقاطه على الموضوع.

الفصل الأول:

المبحث الأول: ماهية التمويل

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل

أولاً: مفهوم التمويل:

لغة: التمويل مشتق من المال، وملت بعدنا تمال وملت وتمولت كله كثر مالك، وملت تمال وملت وتمولت واستملت: كثر مالك وملت (بالضم): أعطيته المال.

اصطلاحاً: جاء في القاموس الاقتصادي ما يلي: "عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها.. فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين:

- ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال اليد العاملة...).

2- ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصادر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل، أي أن التمويل في الاصطلاح الاقتصادي الحديث أعم منه في اللغة، فحسب التعريف السابق فهو يشمل: كلمة الأموال (سعر الفائدة مثلاً)، مصدرها (تعبئة الموارد المالية)، وأخيراً وهو الأهم كيفية استعمال هذه الأموال وطريقة انفاقها وتسيير هذا الانفاق ومحاولة ترشيده لذلك فحيثما نجد كلمة: تمويل، نجد عادة وفي العبارة ذاتها ما يفيدنا عن مصدر الأموال ومحال انفاقها، وقد تحد أيضاً ما يفيدنا عن كيفية هذا الانفاق وباختصار فإن التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية. (عبد و بوزيد، 2009، صفحة 3)

ويعرف التمويل بصفة عامة، بأنه عملية تكوين المخصصات النقدية المتاحة وتوزيعها واستخدامها لضمان عملية استمرار عملية إعادة الانتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ومستوى المنشأة سواء كانت انتاجية أو خدمية، أو بكلمة أخرى، يفترض الأخذ بمفهوم واحد المصطلح "التمويل" في لغة الاقتصاد، بوصفه تأمين التمويل اللازم من مصادر متنوعة ومختلفة في صورة قيم نقدية أو عينية ذات قيمة نقدية، واستخدامها في تكوين القيم المادية والحفاظ على استمراريتها، ويندرج في تعريف التمويل مفهومه الواسع جميع المعاملات والصفقات المالية التي يؤدي استخدامها إلى تغييرات في تركيب القيم المادية وعلاقات الملكية، وتظهر عادة في اطار معين الميزانية، مصادر رأس المال ومكوناته والحقوق والالتزامات المالية الأخرى.

وتعتبر المهمة الأساسية للتمويل في إطار عام هي تكييف الوسائل النقدية المتوفرة مع العمليات المادية بمختلف أنواعها الضرورية اجتماعيا، لتحقيق أعلى عائد ممكن، وتحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند اتفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي يتم انجازها على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى المؤسسات والمنشآت. (حمزة و ابراهيم، 1998، صفحة 20)

تحدد السياسة المالية أساليب وطرق التمويل، وهي تتطلب لتحقيق أهدافها ليس مجرد الخبرة في هذا المجال فقط، بل القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق ربطها مع سياسة الأنشطة المختلفة كأسلوب دقيق وهادف للاستخدام الأمثل للإمكانيات والقدرات التمويلية المتاحة في المؤسسات الانتاجية أو الخدمية بغية الوصول إلى أهدافها المحددة عبر تحقيق التوليفة المثلى لضمان استمرارية المؤسسات والمشاريع الاستثمارية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. (بوزاهر، 2005-2006، صفحة 20)

ثانيا: أهمية التمويل

تبرز أهمية التمويل في كونه يسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، كما أنه أساس تطور القوى الانتاجية ، لأنه بدون الوسائل النقدية لا يمكن أن يتحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج ، إذ يشكل بندا جوهريا ثابتا على جدول الأفراد الأسرة، المؤسسة والدولة، ويرتبط بشكل وثيق بشتى نواحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين من ناحية، ومن تأثيرها على جميع الأنشطة من ناحية أخرى، وذلك بمعالجة النقص في المدخرات والايفاء بالتزامات، وهذا ما يعطي الحركية والحيوية الملازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة، ومن ثم تحقيق الرفاه للجميع. (برجام، 2009، صفحة 20)

المطلب الثاني: أنواع التمويل: ويمكن تقسيم التمويل إلى عدة أنواع:

من حيث المدة الزمنية: يمكن تقسيمه إلى:

تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص الدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات ويتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية. تمويل متوسط الأجل: ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمسة سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية.

تمويل طويل الأجل: يتمثل في الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات. (لطرش، 2007، صفحة 153)

- من حيث مصدر الحصول على الأموال:

ويمكن تقسيم التمويل إلى: تمويل داخلي (ذاتي): يتمثل في التمويل المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة، فهو عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية، التي خلقتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية، وهو نوعين:

التمويل الداخلي الهادف للمحافظة على الطاقة الإنتاجية الإهلاك واحتياطي ارتفاع أسعار الأصول).

التمويل الداخلي الذي يهدف إلى التوسع وتنمية الشركة (يشمل الأرباح المحتجزة والاحتياطيات المعلنة).
تمويل خارجي: تلجأ المؤسسة لتمويل المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية لمواجهة احتياجاتهم المالية وهذا في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي، وينقسم إلى نوعين: - التمويل المباشر: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي.

- التمويل غير المباشر: يتمثل في المصادر التي يكون فيها وسطاء ماليين كما قد يكون في شكل ضمانات.

من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل: يمكن تقسيمه إلى:

- تمويل الاستغلال يتمثل في استغلال الأموال وتوجيهها لمواجهة نفقات تشغيل الطاقة الإنتاجية كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال كل المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية.
- تحويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيعها كإقتناء الآلات والتجهيزات والعمليات المترتبة عنها.

من حيث الإقليم: وينقسم إلى:

التمويل المحلي: يعتمد هذا التمويل على المؤسسات والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية ويستفيد منه قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

التمويل الدولي: ويعتمد على الأسواق المالية الدولية كالبورصة والهيئات المالية الدولية والإقليمية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية كالإعانات.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل

1. الملائمة بين طبيعة المصدر والاستخدام: القاعدة العامة في التمويل هي أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر طويلة الأجل كأموال الملكية أو القروض الطويلة، أما المصادر القصيرة فهي ملائمة لتمويل الاستخدامات القصيرة الأجل، ومبدأ الملائمة يقضي بتمويل احتياجات المؤسسة من مصدر قصير الأجل لأن التمويل من مصدر طويل الأجل يتعارض وهدف الربحية.
2. الدخل: من أهم المميزات التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض الثابت الكلفة هو تحسين العائد على حقوق أصحاب المؤسسات بشكل أفضل مما لو كانت عمليات المؤسسة ممولة جميعها من قبل أصحابها أي دون اقتراض أما إذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد المحقق على الموجودات من نتائج الرفع المالي ستكون عكسية حيث سينخفض العائد على حقوق المالكين.
3. الإدارة والسيطرة: يفضل ملاك المؤسسة الاعتماد على الاقتراض أو إصدار أسهم ممتازة بدلا من إصدار أسهم عادية لأن الدائنين العاديين والممتازين لا يهددون سيطرتهم بصورة مباشرة حيث أنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة، هذا الأمر لا يمكن أن يحدث إذا استمرت المؤسسة في الاقتراض لأن هذا يؤدي إلى ارتفاع المديونية في المؤسسة وعجزها عن السداد، وبالتالي التضحية بجزء من السيطرة بزيادة رأس المال ودخول ملاك جدد بدلا من الإفلاس.
4. المرونة: تعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال كما تعني تعدد الخيارات المستقبلية المتاحة أمامها.
5. الظروف الاقتصادية العامة: إن الرواج الاقتصادي يشجع المؤسسة على الاقتراض لتمويل عملياتها بدلا من الاعتماد على الزيادة في رأس المال.
6. حجم المؤسسة: يعتبر حجم المؤسسة من العوامل المهمة في قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض لأن الحجم الواسع غالبا ما يمنح ثقة أكثر من المؤسسات الصغيرة.
7. الخطر: ويقصد به الخطر الذي يلحق المساهمين نتيجة لزيادة الالتزامات على المشروع وكثرة الأشخاص الذين يتقدمون عليهم في الأولوية على الدخل، فأني فشل تتعرض له المؤسسة إلا

ويحس به المساهمين فعليه يتوقف توزيع الأرباح، وهناك حالتين يزيد فيهما الخطر الذي يتعرض له المساهمون هما:

- زيادة الالتزامات بضرورة قيام الشركة دوريا بسداد جزئي من أصل القرض القائم و لتقدير مدى الخطر الذي ينتج عن مثل هذه الاتفاقيات يتم المقارنة بين التدفقات النقدية السنوية الخارجة والأزمة لسداد النقدية السنوية الداخلة و الناتجة عن الأرباح.
- يزيد الخطر خسارة المساهمين لو انخفضت قيمة الأصول وهذا ما يتم وبصفة خاصة في حالة تصفية مع التدفقات الشركة.

8. التوقيت: يعني اختيار الوقت المناسب للحصول على الأموال المطلوبة وبأقل تكلفة ممكنة، إما عن طريق الاقتراض أو الملكية، إذ يجب على المؤسسة معرفة حجم الأموال الأزمة التي تحتاجها والفترة الزمنية التي سيتم توظيف الأموال من خلالها، ولا يكفي عامل التوقيت وحده للحصول على وفرة مالية كبيرة، بل تلعب ظروف السوق وحاجة المؤسسة في تلك الفترة دورا مهما في الوقت الذي تريد الحصول فيه على الأموال من مصادرها، ففي بعض الأوقات تظهر الحاجة إلى أموال بشكل يجعل من الضروري الحصول عليها حتى لو كانت تكلفتها مرتفعة وأحيانا أخرى قد تتوفر الأموال المقترضة لكن بتكلفة رخيصة قد لا تستعملها المؤسسة في تغطية مستلزماتها المالية. (سليمة، 2016-2017، الصفحات 68-69)

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات

المطلب الأول: التمويل الذاتي:

مفهومه: يمكن إعطاء تعاريف عدة للتمويل:

- التمويل الذاتي هو تمثيل الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية.
- هو تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للمؤسسة والتي عادة ما تكون الأرباح المحققة.

- التمويل الذاتي: هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة.

خصائصه: يرتبط التمويل الذاتي بظروف داخلية وخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة أو بالسوق التمويلي وتتمثل في:

- ظروف المتعلقة بالمؤسسة (الظروف الداخلية): إن اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي ونجاحه دوره في تمويلها يتطلب أن تتوفر لديها الأموال النقدية السائلة باستمرار وبالقدر اللازم والكافي لتحقيق الإشباع للمتطلبات الاستثمارية، الذي يتوقف بدوره على مقدار الحجم المادي للمؤسسة أي طاقتها الإنتاجية. (بوزنادة، 2010-2013، صفحة 4)
- الظروف المتعلقة بالسوق التمويلية (ظروف خارجية): إن السوق التمويلية أو السوق المالي يتكون من السوق النقدية وسوق رأس المال، فالسوق الأولى هي تلك السوق التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل ويكون أقل من سنة، أما السوق الثانية فهي تلك السوق التي تتعامل بالائتمان طويل الأجل، ويرتبط التمويل الذاتي بطريقة مباشرة بالظروف السائدة في السوق النقدية وسوق رأس المال وبمدى مرونة هذه الأسواق وقدرتها على تجميع الادخارات وتقسيمها واستعمالها وتوظيفها توظيفا استثماريا أمثل.

أهم مكونات التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي من:

الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع والذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجنيب جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطي.

كما أن سياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى، ويقصد بسياسة توزيع الأرباح قرار تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك والجزء الذي يحتجز.

وتمثل الأرباح المحتجزة في الأرباح غير الموزعة، بالإضافة إلى الاحتياطات فالأرباح غير الموزعة تمثل أرباحاً تحققت لدى المؤسسة، غير أن المؤسسة قررت احتجازها بدلاً من توزيعها على حملة الأسهم، وذلك بهدف استخدامها في تمويل استثمارات مختلفة.

حوص الاهتلاك: يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية، هو التعبير المحاسبي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمارات التي تنفذ نتيجة لمرور الزمن كما تسمح بإعادة تكوين الأصول المستثمرة.

ومن هذا يمكن أن نقول بأن الاهتلاك عبارة عن مقياس للنقص الذي يحدث لقيمة الأصل الثابت عبر الزمن.

يعوض الاهتلاك نقص القيمة الناشئ عن الاستعمال لجزءه جزء من الأرباح يعادل هذا النقص بحيث يبقى رأس المال ثابتا بقيمته الأصلية لعدم توزيع أرباح وهمية وكذلك يخصص الاهتلاك لمواجهة خسائر واقعة ويسجل قبل الوصول إلى نتيجة الدورة.

وتكمن أهمية حساب الاهتلاك في:

- المحافظة على رأس المال المؤسسة وذلك أن الأصل الثابت في نهاية حياته الإنتاجية غير صالح للإنتاج ولهذا فإنه ينبغي على المؤسسة أن تحجز من أرباحها السنوية جزء لمقابلة هذا النقص.
- تحديد التكاليف وتحميلها لوحدات الإنتاج بما في ذلك الاهتلاكات حيث أن تجاهله يؤدي إلى تقييم المنتجات بتكلفة أقل.

المؤونات: هي أموال تقطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن المؤونات توجد لمواجهة حدوث خطر محتمل بأنشطة المؤسسة كما نصت المادة 718 من القانون التجاري الجزائري على أنه حتى و في غياب أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالإهلاكات والمؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع، و تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر تقوم المؤسسات بتكوين مخصصات تتمثل في قيمة المخزون والحقوق ومؤونات الأخطار و التكاليف و من بين الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتكوين المؤونات المخصصات حالة و هي احتمال أو ترقب حدوث أخطار محددة بالمؤسسة مما يترتب عنها تكاليف باهظة عند وقوعها وتوجد عدة أنواع للمؤونات منها ما يلي:

- مؤونة الأعباء والخسائر؛
- مؤونة الأعباء الموزعة على عدة سنوات؛
- مؤونة التقاعد الاجبارية للأشخاص المشتغلين؛
- تكلفة الاهتلاكات والمؤونات.

الاحتياطات: الاحتياطات عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة والغير موزعة أي أن الاحتياطات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع، وتكمن أهميتها في:

- عندما تحقق المؤسسة أرباح غالبا ما لا يوزع هذا الأخير كله ويحتفظ بجزء منه ويعتبر هذا الجزء المحتفظ به مصدر التمويل للتوسع في المؤسسة؛
- إن التمويل الداخلي يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية؛
- زيادة رأس المال العامل ويشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول غير المستخدمة حيث يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل.

المطلب الثاني: التمويل الخارجي

يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، فالإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لا بد من معرفتها وفقا لأوضاع والشروط التي يحددها السوق المالي وعائد الفرصة البديلة.

يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة المالية أي أنه يكمله، لتغطية المتطلبات المالية الجارية أو الاستثمارية، وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة مما يجعلها تلجأ إلى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم أو من الاقتراض أو معا وينقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي:

التمويل قصير الأجل: هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية. ويعتبر هذا النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمشاريع التي تعتمد في تسيير فعاليتها وأنشطتها وعليه فهي دائمة البحث عن مصادره و تكون عادة من المشاريع الصغيرة أو متوسطة الحجم، ذلك أن المشاريع الكبيرة ذات النسبة العالية من الأصول الثابتة، لا تعاني من مشكلة التمويل قصير الأجل، ولذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة العمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المشاريع، وبالرغم من أن المشاريع تتجنب عددا من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأمد لتمويل احتياجاتها في الأصول المتداولة، وتتمثل مصادر التمويل الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:

الائتمان التجاري:

يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها أي أن الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء و تدبير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة ، وتظهر قيمة هذه المشتريات وتعامل في دفاتر الشركة المشتريات محاسبيا كحساب الدائنين الموردين يحتاج المشتري إلى الحساب الائتمان التجاري في حالة عدم الكفاية رأس ماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية، وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على مجموعتين من العوامل الأولى عوامل شخصية والثانية عوامل ناشئة عن حالة التجارة و المنافسة.

الائتمان المصرفي:

يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية أي إن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية، ويعتبر

اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المنشأة التي تفكر في استخدام الائتمان المصرفي ومن القواعد العامة التي يستحسن على المنشأة استخدامها في حالة اختيار البنك ما يلي:

- لا بد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المنشأة التي يعتزم الحصول على القروض منها، ويرجع ذلك إلى أن هناك قيود اقتصادية وقانونية على مقدار القروض التي يمكن لأي بنك أن يمنحها للعميل الواحد.
- على المنشأة أن تختار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجياته وظروفه حيث أنه من المعروف أن البنوك تختلف فيما بينها في شروط منح الائتمان.
- يلاحظ أن البنك في حالة درايته وخبرته بعمليات المنشأة يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية، ولكن من الناحية الأخرى نجد أنه من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمشروعات المنافسة حتى لا تتسرب المعلومات عن المنشأة للمنشآت المنافسة.
- يجب على الشركات أن تتجنب التعامل مع البنوك التي لا تتعامل مع البنوك بعلاقات حسنة مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي. (حمزة و ابراهيم، 1998)

المطلب الثالث: مصادر أخرى للتمويل

وتتمثل في مصار التمويل الخارجية (التمويل الدولي)، وهي تنشأ نتيجة ضعف التمويل المحلي وتتمثل في:

- **الإعانات الخارجية:** وهي عبارة عن منح لا ترد وقروض مسيرة واجبة السداد وهي تتم وفقا لشروط يسيرة في صورة نقدية أو عينية حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض عن المعدلات العديدة كذلك فترة السداد تستغرق فترة زمنية أطول وعلى ذلك فإن لقروض الأجنبية التي تحكم شروطها قوى السوق تخرج عن نطاق المعونات الأجنبية.
- **القروض الخارجية:** هي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطرا لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان.

وكما تعني أيضا تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة.

وهكذا يتضح أن القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على القطر المستفيد منها وتتمثل هذه

الالتزامات بحتمية سدادها أو ما يسمى بخدمة الدين والتي تتضمن أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة لمستحقة ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان.

- الاستثمار الأجنبي المباشر: الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو حيازة لفوائد الدائمة في المؤسسات التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج الميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة. (هاجر و ريمة، 2011-2012، الصفحات 51-52)

الإطار

التطبيقي

الفصل الثاني: دراسة ميدانية

المطلب الأول: أسئلة المقابلة

في رأيك ما هو تعريف التمويل حسب مؤسساتكم؟

هو احتياج الشخص المؤسسة لمراد مالية كبداية مشروع ما، وتجديد طرق جمعها واستخدامها في تمويل المشروع

في رأيك ما هي أنواع والطرق التمويل التي تعتمد عليها مؤسساتكم؟

شركتنا تعتمد على التمويل الذاتي من طرف أشخاص شركاء.

في رأيك ما هي مراحل التمويل التي تعتمد عليها مؤسساتكم؟

كانت عبر شراكة عدة اشخاص يساهم كل شخص بما لديه من مبالغ مالية عبر مراحل من بداية المشروع الى بداية الأشغال.

في رأيك هل هناك عوامل تحدد سياسة التمويل في مؤسساتكم؟

ليس هناك أي عوامل تحدد سياسة التمويل كل شخص يساهم حسب قدرته المادية ثم بعد الانتهاء من المشروع وبداية الأشغال يأخذ كل شخص نسبة معينة.

في رأيك ما هي الوظائف سياسة التمويل بمؤسساتكم؟

تمول الشركة من مصادر أخرى كالتجارة أو آلات قام مالكها ببيعها أو عقار.

في رأيك ما هي العوامل التي تؤثر على سياسة التمويل في مؤسساتكم؟

التأثر على سياسة التمويل، مثلا نقص في أرباح بعض التجارة أو ركودها

في رأيك ما هي الصعوبات التي تواجهها سياسة التمويل في مؤسساتكم؟

مؤسسة خاصة لا تخضع لأي ضغط أو صعوبة - نحن نعمل على المدى الطويل متى توفرت السيولة نبدأ في العمل.

في رأيك ما هي أهم الاقتراحات التي تقترحونها لتحقيق أهداف سياسة التمويل بمؤسستكم؟ ليس لدينا اقتراح محدد لكن هناك اقتراحات ترشيد النفقات خارج المؤسسة او شراء عتاد إضافي غير ضروري أو إنشاء تجارة غير مربحة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- نبذة عن مؤسسة MG للبلاط
- مؤسسة: MG للبلاط مختصة في صناعة البلاط الأرضي.
- رأس مال شركة 27000000000
- هيكل المؤسسة: مستودع كبير محاط بجدار اسمنتي
- المستودع فيه الآلات الصناعية. بتكوين وتصحيح البلاط تم إخراجها لتسويقه، وهناك أيضا مستودع للمواد الأولية.

تقع مؤسسة MG للبلاط وسط مدينة بلعابية مقابل الطريق الوطني رقم - 28 -

المطلب الثاني: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار

سنقوم في هذا المبحث بدراسة وتحليل الميزانية المالية لمؤسسة MG للبلاط باستخدام مؤشرات التوازن المالي من رأس المال العامل أنواعه، احتياجات رأس المال العامل وصولا للخزينة مع تفسيرها، وقبل التطرق لهذه النقاط سنقوم بعرض الميزانية المالية للشركة.

عرض الميزانية الأولية لسنة 2021

تعتبر الميزانية المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة الوحدة والتي من خلالها تتمكن المديرية من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة.

الفصل الثاني

الفرع الأول: الميزانية المالية المختصرة

جدول رقم 02: الميزانية المختصرة للأصول

| البيان | 2021 | % |
|------------------------|---------------|--------|
| الأصول الثابتة | 1699949644.38 | 59.33% |
| مجموع الأصول الثابتة | 1699949644.38 | 59.33% |
| الأصول المتداولة | | |
| قيم الاستغلال | 150425036.64 | 5.25% |
| قيم قابلة للتحقق | 70916932.67 | 2.47% |
| قيم جاهزة | 943756758.60 | 32.94% |
| مجموع الأصول المتداولة | 1165098728.21 | 40.67% |
| مجموع الأصول | 2865048392.59 | 100% |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة.

جدول رقم 03: الميزانية المختصرة لجانب الخصوم

| البيان | 2021 | % |
|----------------------|---------------|--------|
| الأموال الدائمة | | |
| الأموال الخاصة | 2394229193.36 | 83.56% |
| ديون طويلة الاجل | 115558513.17 | 4.03% |
| مجموع الأموال الخاصة | 2509787706.53 | 87.57% |
| ديون قصيرة الاجل | 355260686.06 | 12.43% |
| مجموع الخصوم | 2865048392.59 | 100% |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة.

الفرع الثاني: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة وتمول عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون لأجل

الفصل الثاني

ويمكن تحليل الهيكل المالي ومعرفة مصادر تمويل المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة لسنة 2021.

1- رأس المال العامل: إن من أهم المؤشرات التي تستخدم لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة نجد رأس المال العامل والجدول الموالي يوضح لنا حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة لمؤسسة MG للبلاد لسنة 2021.

ويحسب من أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

جدول رقم 04: مختلف رؤوس الأموال العاملة لمؤسسة MG للبلاد بالمسيلة سنة 2021.

| البيان | 2021 |
|---|---------------|
| الأموال الدائمة | 2509787706.53 |
| الأصول الثابتة | 1699949664.38 |
| رأس المال العامل الدائم | 809838042.15 |
| راس مال العامل الإجمالي (مجموع الأصول المتداولة) | 1165098728.21 |
| مجموع الخصوم | 2865048392.59 |
| الأموال الخاصة | 2394229193.36 |
| رأس المال العامل الأجنبي | 470819199.23 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

أ- بالنسبة لرأس المال العامل الدائم: نلاحظ من خلال الجدول 04 أن رأس المال العامل الدائم موجب وهذا يدل على أن المؤسسة في توازن مالي لا بأس به، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين الماليين مع المؤسسة، كما يدل التوازن المالي الذي تتمتع به المؤسسة على أن هناك هامش أمان تستطيع تسديد التزاماتها اتجاه الغير كتسديد قروضها قصيرة الأجل في حالة عدم توافق أجال تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة مع استحقاقية الديون قصيرة الأجل.

ب- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ من الجدول رقم 04 رأس المال العامل الإجمالي موجب ويعود ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.

ج- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي: إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.

2- حساب احتياجات رأس المال العامل: ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = أصول متداولة - أصول غير متداولة

جدول رقم 05: احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة MG للبلات

| البيان | 2021 |
|---------------------------|--------------|
| أصول متداولة | 221341969.31 |
| أصول غير متداولة | 355260686.06 |
| احتياجات رأس المال العامل | 133918716.75 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن الديون أكبر من الأصول المتداولة وهذا يدل على اللجوء المفرط للمؤسسة للقروض قصيرة الأجل لتغطية أصولها المتداولة وزيادة الأنشطة التشغيلية ولهذا لا بد من مراجعة الإستراتيجية المالية المتبعة.

3- حساب الخزينة: يتم حساب الخزينة وفق العلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

أو من خلال العلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال

جدول رقم 06: يوضح الخزينة لمؤسسة MG للبلاط بالمسيلة

| البيان | 2021 |
|---------------------------|---------------|
| رأس المال العامل الصافي | 809838042.15 |
| احتياجات رأس المال العامل | 133918716.75- |
| الخزينة | 943756758.9 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة وهي وضعية حسنة للمؤسسة أي ان المؤسسة تمتلك في خزنتها موجودات مالية تمكنها من واجهة التزاماتها المالية.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي والنسب المالية في اتخاذ القرار من خلال الميزانيات المالية السابقة سنقوم بحساب وتحليل مختلف النسب المالية.
الفرع الأول: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة.

1 -نسبة السيولة العامة:

جدول رقم 07: نسبة السيولة العامة

| البيان | 2021 |
|------------------|---------------|
| أصول متداولة | 1165098728.21 |
| ديون قصيرة الاجل | 355260686.06 |
| السيولة العامة | 3.28 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

نلاحظ من أن نسبة السيولة لسنة 2021 هي 3.28 أكبر من 1 وهذا يدل على وجود رأس المال العام موجب، أي أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل.

2 نسبة السيولة المختصرة

جدول رقم 08: نسبة السيولة المختصرة

| البيان | 2021 |
|------------------|---------------|
| أصول متداولة | 1165098728.21 |
| ديون قصيرة الاجل | 355260686.06 |
| السيولة المختصرة | 3.27 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت محصورة بين 0.3 و 0.5

3- نسبة السيولة الآتية:

جدول رقم 09: نسبة السيولة الآتية

| البيان | 2021 |
|------------------|--------------|
| قيم جاهزة | 943756758.60 |
| ديون قصيرة الاجل | 355260686.06 |
| السيولة الآتية | 2.65 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

كما سبق الإشارة فإن هذه النسبة تعد أكثر دقة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيتها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.3 ومن خلال الجدول رقم (09) نلاحظ ان نسبة السيولة الجاهزة لسنة 2021 هي 2.65 وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ما يعني ان المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها كما نلاحظ ان هذه النسبة انخفضت 0.09مقارنة مع سنة 2021.

4- نسبة سيولة الأصول

جدول رقم 10: نسبة سيولة الأصول

| البيان | 2021 |
|-------------------|---------------|
| الأصول الجارية | 1165098728.21 |
| مجموع الأصول | 2865048392.59 |
| نسبة سيولة الأصول | 0.40 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم مالية للشركة

نلاحظ من الجدول أن نسبة سيولة الأصول خلال سنة 2021 هي 0.40 اي أصغر مقارنة بالنسبة المرجعية 0.5 أي ان قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول المتداولة ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة.

الفرع الثاني: نسب التمويل

1 -نسبة التمويل الدائم

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة

جدول رقم 11: نسبة التمويل الدائم

| البيان | 2021 |
|---------------------|---------------|
| مجموع الأصول الخاصة | 2394229193.36 |
| الأصول الثابتة | 1699949644.38 |
| نسبة التمويل الدائم | 1.40 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم مالية للشركة

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم أكبر من النسبة المرجعية 1 هذا يعني أنها تحقق مبدأ التوازن في التمويل حيث أنها من جهة تحافظ على عدم الوقوع في حد لتصريف البضائع ومن جهة أخرى لا يكون الاعتماد على الديون طويلة الأجل.

2- نسبة التمويل الخاص

الجدول رقم 12 نسبة التمويل الخاص

| البيان | 2021 |
|--------------------|---------------|
| الأموال الخاصة | 2394229193.36 |
| الأصول الثابتة | 1699949644.38 |
| نسبة التمويل الخاص | 1.40 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم مالية للشركة

بما أن هذه النسبة تفوق 1 فإن ذلك يعني أن كل الأصول غير جارية ممول عن طريق الأموال الخاصة وهذا يدل على وجود رأس مال العامل موجب للمؤسسة خلال سنة 2021 وهذه النسبة تدعم نتائج نسب التمويل السابقة.

3-نسبة الاستقلالية المالية:

جدول رقم 13: نسبة الاستقلالية المالية

| البيان | 2021 |
|--------------------------|---------------|
| الأموال الخاصة | 2394229193.36 |
| مجموع الديون | 470819199.23 |
| نسبة الاستقلالية المالية | 5.08 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم مالية للشركة

الاستقلالية المالية تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بالديون، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن هذه النسبة منخفضة خلال فترة دراسة سنة 2021 أي يوجد ضعف في الديون وتغطيتها الأموال الخاصة بنسبة 5.27.

وراجع ذلك لارتفاع مجموع الديون خلال هذه السنة ومنه المؤسسة معتمدة على التمويل الداخلي.

الفصل الثاني

4- نسبة القدرة على السداد

الجدول 14: نسبة القدرة على السداد

| البيان | 2021 |
|-------------------|---------------|
| مجموع الديون | 470819199.23 |
| مجموع الأصول | 2865048392.59 |
| القدرة على السداد | 0.16 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم مالية للشركة.

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة المتحصل عليها خلال سنة 2021 أقل من الواحد حيث بلغت 0.16 وهي نسبة متدنية، وهذا يعني أن المؤسسة لها القدرة الكبيرة على سداد ديونها في الأجل الطويلة والمتوسطة لأن مجموع الأصول أكبر من مجموع الديون.

الفرع الثالث: نسب المردودية

1- نسبة المردودية الاقتصادية

| البيان | 2021 |
|-----------------|---------------|
| النتيجة الصافية | 278994244.38 |
| مجموع الميزانية | 2865048392.59 |
| نسبة المردودية | 0.97 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة.

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية لسنة 2021 جيدة وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك قدرة على جذب المستثمرين.

2- نسبة المردودية المالية

| البيان | 2021 |
|---------------------|---------------|
| النتيجة الصافية | 278994244.38 |
| رؤوس الأموال الخاصة | 2394229193.36 |
| نسبة المردودية | 0.11 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة

نلاحظ أن المردودية المالية في المؤسسة ضعيفة وهي في انخفاض ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة، وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة.

ملخص المقابلة

التمويل هو تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم. وعليه فإن مصطلح تمويل يجمع بين التالي: دراسة النقود وغيره من الأصول وإدارة هذه الأصول ورقابتها.

التمويل في مؤسسة MG للبلاط، يمكننا استنتاج أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وكذا مكانتها المهمة ووظائفها الأهم.

وبعد دراسة الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ومختلف المعايير التي على أساسها يتم اختيار مصدر التمويل الأمثل أو التشكيلة المناسبة من الأموال بشكل يتلاءم مع طبيعة المتطلبات المتوقعة للمؤسسة، وبالتالي تستطيع المؤسسة ممارسة أنشطتها المختلفة والكثيرة، وهذا لاختيارها الأمثل لمصدر التمويل يأتي بالدرجة الأولى ثم يليه الحصول على الأموال في الدرجة الثانية، ومن هنا يمكن القول بان مؤسسة MG للبلاط، تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الذاتية (الداخلية) لتمويل استثماراتها ومواجهة التزاماتها في الوقت المناسب.

خاتمة

لقد جاء هذا الفصل في شكل تحليلي ميداني قمنا فيه بزيارة ميدانية للتحقق من عمليات التمويل الموجودة على مستوى mg للبلاط بلعائبة المسيلة، على وجه الخصوص ركزنا على التمويل في المؤسسة.

وذلك للإلمام بجوانب الدراسة المتمثلة في وظيفة التمويل في المؤسسة الاقتصادية . وقد قمنا بعرض تفصيلي للطريقة والمنهجية، ومختلف الأدوات والأساليب المتبعة في الدراسة وذلك من أجل إسقاط الدراسة النظرية في المعالجة في الفصل السابق، من أجل الوصول إلى أهم النتائج وتقييم بعض الاقتراحات والحلول إن أمكن، التي إذا تم العمل بها مستقبلا من أجل هدف التطوير والتحسين وتغطية النقائص .

إن التجسيد الميداني للاقتراحات سوف يحد من المشاكل التي يجدها في المؤسسة بما فيها، تخوف المستثمرين من التمويل وغياب الثقة بين بعض الناس تجاه البنك مما يمنعهم من وضع أموالهم المؤسسة وغيرها من المشاكل حيث يساهم أيضا بقليل معدل المخاطرة في جذب الكثير من المستثمرين من أجل التمويل وتعزيز هذا النشاط على مستوى شركة البلاط محل الدراسة، وتعزيز أثرها في تطوير القطاع الاقتصادي عن طريق معاملات تجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- بورصاص هاجر، و نواري ريمة. (2011-2012). الادارة المالية ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماسنر في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسات. قالمة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945.
- راضية بوزنادة. (2010-2013). تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية. ورقلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح .
- الشیخي حمزة، و الجزراوي ابراهيم. (1998). الادارة المالية الحديثة. الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الطاهر لطرش. (2007). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- فورد وستون يوجين برجام. (2009). التمويل الاداري. الرياض: دار المريخ لنشر والتوزيع.
- المجيد قدي عبد، و عصام بوزيد. (2009). التمويل الاسلامي في الاقتصاد: المفهوم والمبادئ. مداخلة الملتقى الدولي حول: الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الاسلامي (صفحة 3). خميس مليانة: المركز الجامعي خميس مليانة.
- نسرین بوزاهر. (2005-2006). تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.
- هالم سليمة. (2016-2017). هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات ادارة الأعمال. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر .

الملاحق

Table des matières

فهرس المحتويات

| | | |
|----|---|-------|
| أ | مقدمة: | |
| 5 | المبحث الأول: ماهية التمويل | |
| 5 | المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل | |
| 5 | أولاً: مفهوم التمويل: | |
| 6 | ثانياً: أهمية التمويل | |
| 6 | المطلب الثاني: أنواع التمويل | |
| 8 | المطلب الثالث: العوامل المحددة لأنواع التمويل | |
| 10 | المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات | |
| 10 | المطلب الأول: التمويل الذاتي: | |
| 10 | مفهومه | |
| 10 | خصائصه | |
| 10 | أهم مكونات التمويل الذاتي | |
| 12 | المطلب الثاني: التمويل الخارجي | |
| 14 | المطلب الثالث: مصادر أخرى للتمويل | |
| 15 | الفصل الثاني: دراسة ميدانية | |
| 15 | المطلب الأول: أسئلة المقابلة | |
| 16 | المطلب الثاني: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار | |
| | المطلب الثالث: دور التحليل المالي والنسب المالية في اتخاذ القرار من خلال الميزانيات المالية | |
| 20 | السابقة سنقوم بحساب وتحليل مختلف النسب المالية | |
| 26 | ملخص المقابلة | |
| 71 | خاتمة: | |

73 قائمة المراجع:

14 الملاحق